



SAUDI LAW CONFERENCE
المؤتمر السعودي للقانون

تحت شعار: تعزيز بيئة أعمال مستدامة وشاملة

ورشة عمل حوكمة الشركات لمكافحة الفساد الداخلي

تقديم:

المحامي والمستشار القانوني / غالب بن عبدالرحمن العسكر

حوكمة الشركات

- ما هي حوكمة الشركات؟
- متى بدأ ظهور مصطلح حوكمة الشركات؟
- ما هي آليات حوكمة الشركات؟
- ماهي الجهات الحكومية المعنية بتطبيق الحوكمة؟
- ما هو الفساد الداخلي في الشركات؟
- ألا يتصور الفساد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو الشركات الأخرى من غير شركات المساهمة؟
- هل هذه اللوائح والأنظمة كافية للتصدي للفساد؟



حوكمة الشركات

الحوكمة حسب تعريف وزارة التجارة وهيئة السوق المالية هي:

منهج لقيادة الشركة وتوجيهها يشتمل على آليات لتنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بوضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وإضفاء طابع الشفافية والمصادقية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في السوق المالية.



الحوكمة تسعى الى تحقيق الاستثمار الأمثل والأرشد لقدرات الشركات ومواردها وعبر تهيئة بيئة عمل أساسها المسؤولية والرقابة والالتزام، ومراعاة مبادئ الوضوح والشفافية في تحديد أهداف الشركة وخططها التجارية والاستراتيجية، وبيان حقوق كل كيان من كياناتها والتزاماته، وإضافة الى إدارة علاقاتها بالموردين والممولين والمستهلكين وجهات الرقابة والأنشطة التي تزاولها.

الحوكمة تسعى للتصدي لكل أنواع الفساد المالي والإداري في المنظمات أيا كان نوعها حكومية أو خاصة أو مؤسسات مجتمع مدني، حيث يعرقل الأعمال والمشاريع، ويؤدي الى ارتفاع أسعار الاستشاريين، والمقاولين، والموردين، والمواد؛ لتحقيق المنافع الشخصية على حساب مصالح المنشأة جميع من يتعامل معها .



لائحة حوكمة الشركات الغير مدرجة (وزارة التجارة والاستثمار)

أحكام عامة:

تاريخ إصدارها: 2018/04/30م

تطبيق اللائحة: شركات المساهمة الغير مدرجة

عدد أبواب اللائحة: 11 باب

عدد مواد اللائحة : 102 مادة

عدد المواد الاسترشادية: جميع المواد



حوكمة الشركات الغير مدرجة

جمعية المساهمين:

طريقة نشر معلومات الأعضاء المرشحين لعضوية مجلس الادارة

- تزويد المساهمين بمعلومات عن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة عند نشر دعوة انعقاد الجمعية العامة
- لا يلزمها ذلك اذا كانت منشورة في الموقع الالكتروني للشركة
- على الشركة توفير معلومات عن العضو في المركز الرئيس للشركة

طريقة اعلان موعد جمعية المساهمين

- قبل تاريخ انعقادها بعشرة أيام

مكان نشر إعلان موعد جمعية المساهمين

- ينشر في موقع الشركة الالكتروني
- صحيفة يومية
- اجازت الاكتفاء بتوجيه دعوة الى عموم المساهمين بخطابات مسجلة أو بواسطة وسائل التقنية الحديثة

صلاحية الشركة لتعديل جدول أعمال جمعية المساهمين

- ليس لديها إمكانية

نتائج اجتماع الجمعية العامة

- تزويد الوزارة خلال عشرة أيام



حوكمة الشركات الغير مدرجة

مجلس الإدارة	
10 عضويات كحد أقصى	عضوية المجلس
خلال 10 أيام عمل	اشعار الجهة المختصة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفات عضويتهم وأي تغيير يطرأ عليهم
أن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن ثلث أعضاء المجلس	معايير تكوين مجلس الادارة
اشعار الوزارة	انتهاء عضوية مجلس الادارة
أن يتقاضى مبالغ مالية من الشركة علاوة على مكافئة عضوية مجلس الإدارة أو لجانه	عوارض الاستقلال
لم تشر اللائحة لذلك	تعيين الرئيس التنفيذي بعد انتهاء خدماته رئيساً لمجلس الإدارة
<ul style="list-style-type: none">الحصول على شهادة جامعية في الحقوق أو المالية أو المحاسبة أو الإدارة أو ما يعادلهاخبرة لا تقل عن 3 سنوات	الخبرة المطلوبة لتعيين أمير السر
نسبة غير محددة	تعارض المصالح عند تعاقد الشركة أو تعاملها مع الأطراف ذوي العلاقة
يتم التحقق من وقت لآخر	أعمال منافسة الشركة



حوكمة الشركات الغير مدرجة

لجان الشركة	
استرشادي	اشعار الشركة للجهة المختصة بأسماء أعضاء اللجان وصفات عضويتهم
لا يوجد	سياسة عضوية لجنة المراجعة
مرتين سنويا	اجتماعات لجنة المراجعة
عبر الموقع الالكتروني للشركة	طريقة اعلان الترشح لعضوية مجلس الادارة
مدة تحددها الشركة	مدة اعلان الترشح لعضوية مجلس الادارة
نصف سنوي على الأقل	تقرير المراجعة الداخلية



لائحة حوكمة الشركات المدرجة (هيئة السوق المالية)

أحكام عامة:

تاريخ إصدارها: 2017/02/13م

تطبيق اللائحة: شركات المساهمة المدرجة

عدد أبواب اللائحة: 12 باب

عدد مواد اللائحة: 98 مادة

عدد المواد الاسترشادية: 21 مادة



طريقة نشر معلومات الأعضاء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة

- موقع تداول الإلكتروني
- توفير نسخة عن معلومات المرشحين في المركز الرئيس

طريقة اعلان موعد جمعية المساهمين

- قبل تاريخ انعقادها بواحد وعشرين يوماً على الأقل

مكان نشر إعلان موعد جمعية المساهمين

- ينشر في موقع الشركة الإلكتروني
- موقع تداول الإلكتروني
- صحيفة يومية
- اجازت عن طريق وسائل التقنية الحديثة

صلاحية الشركة لتعديل جدول أعمال جمعية المساهمين

- لها إمكانية التعديل قبل موعد انعقاد الجمعية بـ 21 يوم

نتائج اجتماع الجمعية العامة

- تزويد الوزارة خلال عشرة أيام



حوكمة الشركات المدرجة

مجلس الإدارة

5 عضويات كحد أقصى	عضوية المجلس
خلال 5 أيام عمل	اشعار الجهة المختصة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وصفات عضويتهم وأي تغيير يطرأ عليهم
<ul style="list-style-type: none">• أن تكون أغلبيته من الغير تنفيذيين• ان لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء المجلس أيهما أكثر	معايير تكوين مجلس الادارة
اشعار الهيئة أو تداول	انتهاء عضوية مجلس الادارة
<ul style="list-style-type: none">• أن يتقاضى مبالغ مالية علاوة على مكافئة عضوية المجلس أو لجانه تزيد عن (200.000) ريال أو 50% من مكافأته في العام السابق مقابل عضوية المجلس أو أي من لجانه أيهما أقل• صلة القرابة مع أي من أعضاء مجلس الإدارة للشركة أو في شركة أخرى من مجموعتها• صلة قرابة مع أي من كبار التنفيذيين في الشركة أو شركة أخرى تابعة لها• أن يكون قد أمضى على العضو ما يزيد عن تسعة سنوات متصلة أو منفصلة في عضوية المجلس	عوارض الاستقلال
يوجد مادة استرشادية بذلك	تعيين الرئيس التنفيذي بعد انتهاء خدماته رئيساً لمجلس الإدارة
<ul style="list-style-type: none">• خبرة لا تقل عن 3 سنوات اذا كان حاصلًا على شهادة جامعية في الحقوق أو المالية أو المحاسبة أو الإدارة أو ما يعادلها• خبرة لا تقل عن 5 سنوات	الخبرة المطلوبة لتعيين أمير السر
حددت النسبة مساوية أو ما يزيد على 1% من اجمالي إيرادات الشركة	تعارض المصالح عند تعاقد الشركة أو تعاملها مع الأطراف ذوي العلاقة
يتم التحقق من هذه الاعمال سنوياً	أعمال منافسة الشركة



حوكمة الشركات المدرجة

لجان الشركة

الزامي خلال خمسة أيام عمل	اشعار الشركة للجهة المختصة بأسماء أعضاء اللجان وصفات عضويتهم
لا يجوز لمن يعمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية للشركة أو لدى مراجع حسابات الشركة أن يكون عضواً في لجنة المراجعة	سياسة عضوية لجنة المراجعة
4 مرات سنوياً على الأقل	اجتماعات لجنة المراجعة
عبر الموقع الإلكتروني للشركة أو الموقع الإلكتروني للسوق المالية	طريقة اعلان الترشح لعضوية مجلس الادارة
شهر من تاريخ الإعلان	مدة اعلان الترشح لعضوية مجلس الادارة
ربع سنوي على الأقل	تقرير المراجعة الداخلية



الضوابط والإجراءات التنظيمية الخاصة بنظام الشركات:

تستند فيه الوزارة والهيئة الى الصلاحية التي منحها نظام الشركات الجديد في تنظيم بعض المسائل والموضوعات ذات الطبيعة المتغيرة، توخياً للمرونة والقدرة على مواكبة المستجدات بأحكام تتمتع بالكفاءة، ويتحقق من خلالها تطوير عمل الشركات المساهمة ومراعاة مصالح المساهمين في تلك الشركات. وتنظم هذه الإجراءات اصدار الشركات المساهمة أسهماً ممتازة وشراءها وتحويلها بهدف تنظيم اصدار أسهم ممتازة وما يتعلق بحقوق أصحاب هذه الأسهم، وتضمن المشروع ضوابط وإجراءات بيع السهم في المزاد العلني أو سوق الأوراق المالية في حال تخلف المساهم عن الوفاء بقيمة السهم في ميعاد الاستحقاق، وذلك بهدف توضيح الإجراءات التي يتعين على الشركة اتباعها في هذه الحالة.



مظاهر الفساد والرشوة في الشركات:

للفساد مظاهر كثيرة ومتعددة ومتباينة ولا يمكن تعدادها او حصرها فمع تطور المجتمعات ومظاهر الحياة وأنماط السلوك يظهر للفساد مظاهر جديدة ولا يمنع هذا من تعداد بعض هذه المظاهر على سبيل المثال: الرشوة، المحسوبية، الرجل المناسب في المكان غير المناسب أو العكس، استخدام النفوذ للمصلحة الشخصية، أو صرف النفوذ، المحاباة، الاستيلاء على المال أو هدره، الابتزاز، التهاون أو الإهمال في تطبيق الأنظمة والقوانين، عدم الالتزام بمواعيد العمل الرسمية، التمييز في المعاملة بين الأفراد، تعقيد الإجراءات الإدارية.

كل عملٍ أو إجراء يهدف منه القائمة به تحقيق مصلحة مادية أو معنوية .



نتائج وآثار الفساد:

- يعرقل التنمية
- يفاقم الأزمة الاقتصادية.
- يحدّ من عملية الحراك الاجتماعي.
- يحمل المجتمع أعباء ماديّة ضخمة.
- يزيد الفقر والجريمة.
- يضعف الفعالية للمجتمع.
- يفسد الأخلاق ويؤدي الى انهيار القيم.
- الإحباط والخيانة بكل أنواعها.
- تشويه المناخ الاستثماري وإعاقة جذب الاستثمارات.



أسباب انتشار الرشوة والفساد:

تتعدّد الأسباب بتنوّع المجتمعات والأنظمة والعادات والتقاليد والمعتقدات لكن يمكن تعدادها وأبرزها في بعض الأسباب التي تتحد في كل هذه المجتمعات ومنها الأسباب الإجتماعية والإقتصادية والدينية والنظامية وسنعالج منها في في نقاشاتنا في هذه الورشة وبعض الأسباب الأخرى المختلفة ذات الصلة وعلاقة هذه الأسباب بتنامي الرشوة والفساد وكيفية تلافي آثارهما السلبية، ونوجزها في التالي:



أسباب الفساد داخل الشركات وغيرها:

أسباب تنظيمية
أسباب إدارية
أسباب محاسبية
أسباب قانونية
أسباب رقابية



أسباب أخرى عامة متنوعة لانتشار ظاهرة الرشوة والفساد داخل الشركات وغير الشركات:

- ١- عدم توقّر الوعي الكافي لدى الموظفين بهذه الشركات بمكافحة الفساد وعدم المعرفة بآلية مراجعتها وعدم معرفة الإجراءات المطلوبة في المعاملات التي يحتاج إليها الموظف، يُضاف إلى ذلك ضعف ثقة الموظف في الإجراءات والأجهزة الإدارية والحكومية وفي بعض الدول بأجهزتها الأمنية والقضائية والرقابية، وغياب المساءلة والمحاسبة لكبار الموظفين.
- ٢- ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة في توعية أفراد الجمهور من المواطنين والموظفين لحقوقهم وواجباتهم وآفة الفساد ومظاهرها وأسبابها وآثارها المترتبة عليها وطرق مكافحته وعلاجه وكذلك ضعفها في الترويج للمبادئ والقيم.
- ٣- ضعف تركيز المؤسسات التربوية والتعليمية والدينية في زرع وترويج القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية والسلوكية وترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة للحدّ من الظاهرة.
- ٤- غياب مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التعريف والتوعية بمشكلة الفساد والرشوة وضعف ممارستها للمساءلة والمحاسبة في مجال مكافحة الفساد بالإضافة إلى ضعف الثقة بكثير من هذه الجمعيات بسبب استغلال القائمين عليها لمصالحهم الشخصية.



تابع أسباب أخرى متنوعة لانتشار ظاهرة الرشوة والفساد داخل الشركات:

٥- إحجام المواطنين عن الإبلاغ عن وقائع الفساد والرشوة بصفة عامة وداخل الشركات بصفة خاصة أو مواجهته خشية عرقله مصالحهم أو التعرّض لردود أفعال انتقامية بسبب غياب المرجعية الواضحة والموثوقة لمراجعتها.



الخلاصة:

ندعو إلى تفعيل الدور الرقابي لتلك الجهات المعنية بالحوكمة وأنظمة الشركات المالية وغيرها لممارسة صلاحياتها الرقابية والتنسيق فيما بينها لاكتشاف كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الفساد قبل حدوثه والتصدي له

والتحديث المستمر للوائح الحوكمة والعمل على جعل تلك اللوائح إلزامية في جميع موادها واستحداث كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الشفافية والوضوح لجميع شؤون المنشآت التجارية على شكل آليات تعمم على جميعها وجميع أنواع الشركات ونركز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة لما لها من الدور البالغ في اقتصاد البلد ويتم متابعة تطبيقها على تلك المنشآت وعدم اقتصرها على شركات المساهمة المدرجة وغير المدرجة إن كنا ننشد بيئة أعمال مستدامة وشاملة.



شكراً لكم

